

كلمة

الدكتور نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

الاجتماع الوزاري حول أوضاع اللاجئين السوريين

"نحو دعم الاستقرار في المنطقة"

برلين - 28 أكتوبر 2014

معالي السيد فرانك والتر شتاينماير وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية

السيدات والسادة

أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير للحكومة الألمانية والوزير شتاينماير على المبادرة باستضافة أعمال هذا الاجتماع الهام، والذي يأتي في توقيت بالغ الخطورة على مجريات الأوضاع في سورية والمنطقة برمتها، بعد أن تفاقمت تداعياتها ومخاطرها، ونتج عنها ما نشهده اليوم من تردٍ خطير للأوضاع الإنسانية ومعاناة قاسية، حيث بلغ عدد المدنيين المتضررين من هذه الأزمة أكثر من ثلاثة عشر مليوناً ما بين نازح ومُشرّد ولاجئ.

وفي هذا الصدد أود التركيز على ثلاث نقاط:

أولاً: إن تفاقم الأزمة السورية وازدياد المخاطر الناجمة عن تفاعلاتها وتداعياتها الإقليمية والدولية، وحجم ما تخلفه من مأساة إنسانية قاسية، يفرض علينا اليوم وبإلحاح ضرورة إعادة النظر فيما أتبع من سياسات لمعالجة هذه الأزمة، بعد أن أدرك الجميع أنه لا يوجد حلّاً عسكرياً، وأن المضيّ في الرهان العبثي على خيار الحل العسكري لن يفضي إلا إلى المزيد من الفوضى والدمار ونزيف الدماء. وكما قال المفوض السامي للاجئين أمامنا صباح اليوم : "الجميع يخسرون من استمرار القتال والدمار في سوريا".

ولذا فإن المطلوب الآن من جميع الأطراف والدول المؤثرة والمعنية بمجريات هذه الأزمة، بما في ذلك، وعلي رأسهم مجلس الأمن ، تحمل مسؤولياتهم السياسية والتاريخية لإنقاذ سورية وشعبها. وجامعة الدول العربية تطالب منذ أبريل 2012 مجلس الامن بإصدار قرار لوقف إطلاق النار ولكن دون جدوى، علماً بأنه لم يسبق في تاريخ الامم المتحدة أن استمر نزاع دموي مثل الذي تشهده سوريا دون أن يتدخل مجلس الامن ويصدر قراراً بوقف اطلاق النار.

والمطلوب الآن تضافر الجهود والعمل الجاد نحو ابتكار صيغة مناسبة تضمن تنفيذ مقررات مؤتمر جنيف (1)، وكذلك عبر ممارسة الضغوط اللازمة لتحقيق الاتفاق بين الحكومة والمعارضة السورية على تشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة تتولى مقاليد الأمور وتضع هذه الأزمة على مسار الحل السياسي السلمي الذي يضمن تحقيق تطلعات الشعب السوري في الحرية والتغيير الديمقراطي المنشود، وفي

هذا الصدد أود أن أعرب عن الدعم التام لمهمة السيد دي ميستورا ممثل الأمين العام للامم المتحدة لسوريا وما يقوم به من جهود في هذا المجال.

ثانياً: أن الشعب السوري يتحمل ثمناً باهظاً لاستمرار هذه المأساة الإنسانية، فشلال الدم مستمر، والدمار شمل كل انحاء سوريا، كما أن تداعيات هذه الأزمة تفرض أعباء ثقيلة تفوق قدرات الدول المجاورة وإمكانياتها المادية والاقتصادية، ولقد استمعنا قبل قليل إلي ما ذكره رؤساء وفود لبنان والاردن ومصر وتركيا والعراق في هذا الصدد. وهذا الواقع الآليم يفرض على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في توفير المزود من الدعم اللازم لتلك الدول ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال إغاثة اللاجئين والنازحين السوريين.

ثالثاً: إن المواجهة مع إرهاب تنظيم "داعش" وغيره من مجموعات الإرهاب والتطرف لا بد وأن تكون مواجهة شاملة، لا تقتصر فقط على النواحي الأمنية والعسكرية، بل تشمل كذلك المواجهة السياسية والفكرية والعقائدية والدينية والإعلامية، وهو ما أكدت عليه قرارات جامعة الدول العربية في هذا الشأن، وذلك حتى يُمكن مكافحة هذه الآفة، والتعامل بفاعلية مع جذور الأسباب التي أدت إلى بروزها وانتشارها في المجتمعات العربية، وحتى يمكن تجفيف منابع هذا الفكر الإرهابي المتطرف، والذي يعلم الجميع بأنه لا يمت بصلة إلى الدين الاسلامي الحنيف التي تتسم بنشر روح التسامح بين مختلف الأديان والحضارات.

وختاماً السيد الرئيس، فإن الدول المانحة والمنظمات الدولية المعنية مدعوة إلى مواصلة جهودها ومساهماتها في تقديم المزيد من الدعم للدول المضيفة، وكذلك الوفاء بما أعلنته من تعهدات مالية وعينية في مؤتمري المانحين الذين انعقدوا تحت الرعاية المشتركة لدولة الكويت والأمم المتحدة، وغيرها من المنتديات المعنية بمعالجة أوضاع اللاجئين السوريين.

وأنتهز هذه المناسبة لأؤكد مُجدداً على التزام جامعة الدول العربية التام بمواصلة دورها والمساهمة بفاعلية في الجهود الدولية المبذولة لتخفيف المعاناة عن اللاجئين والنازحين السوريين، ومساعدة الدول المضيفة لهم وذلك بالتعاون والتنسيق مع حكومات الدول المعنية

سواء في لبنان أو الأردن أو العراق وغيرها من الدول المضيفة. وأود أن أشيد بما يقوم به المفوض السامي للاجئين السيد أنطونيو جوتيرس من جهود مقدرة في هذا الشأن.

وشكراً السيد الرئيس،،،